مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 176- 190

الأمن الطاقوي كمدخل لهندسة الصراع والتعاون في المتوسط

Energy security as an approach to engineering conflict and cooperation in the Mediterranean

تاريخ الإرسال: 2020/10/03 تاريخ القبول: 2020/12/20

فؤاد جدو*
جامعة بسكرة - الجزائر
foued.djeddou@univ-bisra.dz

اكرام بخوش
جامعة بسكرة - الجزائر
Ikram.Bakhouche@univ-biskra.dz

ملخـص:

تعتبر الطاقة من بين القطاعات المحركة للدول، نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا المورد الحيوي والذي كان ولا يزال من بين الموارد المهمة لا سيما في ظل الارتفاع المتزايد للطلب العالمي على الطاقة من اجل تامين إمداداتها في ظل ندرة وزيادة الطلب عليها وهذا ما خلق نوع من التصادم في مصالح الدول إلا انه من جهة أخرى عملت بعض المناطق على هندسة التعاون فيما بينها للتقليل من حدة التصادمات عبر عقد اتفاقيات شراكة مثل منطقة المتوسط التي جمعت بين ضفة جنوبية تزخر بهذا المورد وضفة شمالية تسعى إلى امتلاك وتامين إمداداتها الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة ؛ هندسة؛ الصراع؛ التعاون؛ منطقة المتوسط.

Abstract: .

Energy is among the driving sectors of countries due to the strategic importance of this vital resource, which was and still is among the important resources, especially in light of the increasing global demand for energy in order to secure its supplies in light of the scarcity and increase in demand for it, and this has created a kind of collision in the interests of countries.

However, on the other hand, some regions have worked to engineer cooperation among themselves to reduce the severity of collisions by concluding partnership agreements, such as the Mediterranean region, which brought together a southern bank rich in this resource and a northern bank seeking to possess and secure its energy supplies.

Keywords*: Energy security; Engineering; Conflict; Co-peration: Mediterranean region*

* - المُؤَلِف المُراسل.

مقدمــة:

تعتبر منطقة المتوسط من بين أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم؛ بحكم أنها تضم على ضفتيها أقدم المكونات الجغرافية والحضارية في العالم، ولهذا تتعزز دائما العلاقات في حوض المتوسط، بجميع أنواعها سواء كانت صراعية أو تعاونية وفي شتى المجالات.

كانت ولا تزال الطاقة أحد أهم محاور التعاون الاقتصادي، في المتوسط مع أفضلية دول الجنوب عن الشمال، الا ان سعى دول الضفة الشمالية الي ضمان الامن الطاقوي دفعها الي تبني نماذج لتحقيق هذا الأمن؛ من خلال إيجاد اليات التعاون كالشراكة الاورومتوسطية والتعاون الأوروبي مع دول المغرب العربي وغيرها من الصيغ، وفي المقابل حركت الاطماع الطاقوية استخدام اليات العنف والقوة لضمان هذا الامن، سواء التدخل العسكري في ليبيا، أو هندسة أمن ممرات الطاقة في افريقيا والساحل الافريقي بما يضمن التوازنات الاستراتيجية لمصادر الطاقة لدول الضفة الشمالية للمتوسط.

من هذه المعادلة نحاول ان نعالج هذه الثنائية القائمة على الصراع والتعاون في ضمان الامن الطاقوي في منطقة المتوسط من خلال طرح إشكالية رئيسية وهي

ما هي محددات التعاون في المتوسط على ضوء متطلبات تحقيق الامن الطاقوي؟

وهذا ما سنجيب عليه من خلال المحاور التالية:

-مفهوم الامن الطاقوي

-أمن الطاقة كمدخل للتعاون في المتوسط

-مستقبل التعاون والصراع في المتوسط على ضوء هندسة امن الطاقة

المحور الأول: مفهوم الامن الطاقوي

قبل التطرق إلى مفهوم أمن الطاقة، لا بد أن نستعرض مجموعة من المفاهيم والتعريفات الخاصة بالأمن عموماً قبل التعمق في الامن الطاقوي أو أمن الطاقة، فنجد أن "هانس مورغنتو Hans Morgenthau"، قد عرف الامن: من منظور الامن الدولي القائم على تحقيق التوازن بين القوى الدول الكبرى.[1] بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة وهو مبرر وجود أي دولة.[2] .

أما تعريف والتر ليبمان Walter lippmannللأمن القومي، كما يلي " تكون الامة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها، معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة اذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب". [3] هذا التعريف وظف في بعض الدراسات في وصف الامن الوطني أو القومي حيث ركز على الامن بمفهومه العام اي على طبيعة التهديد الذي حصره ليبمان في الحرب.

أما التعريفات النقدية الموسّعة للأمن، فحسب ريتشارد اولمان " Richard Ullman الأمن مهدّد من الآن فصاعداً بالأحداث المتتابعة، التي تثير القلق في لحظة من الزمن بتقهقر كبير لنوعية حياة شعب دولة ما، من جهة وتخفيض بشكل نوعي الخيارات المتاحة وهامش المناورة للحكومة والكيانات الأخرى، غير الحكوماتية داخل الدولة من جهة أخرى "[4]

أما "باري بوزان "Barry Buzan"، فيعرف الأمن بأنه «العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية ". [5]

يعتبر تعريف باري بوزان من بين اهم التعريفات التي حظيت باجماع لدى الباحثين حول مفهوم الامن وفي هذا التعريف نجد ان الامن حسب باري بوزان جاء في اطار توازن المفهوم حول البعد الذاتي لمفهوم الامن القائم على التحرر على مستوى الافراد ومستوى اخر وهو البعد الدولي اين يكون الامن مرتبطا أساسا بالبعد الهوياتي للدول والمجتمعات بجميع ابعادها .

وهنا وضع بوزانBuzan أبعاد أساسية للأمن[6] .

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي الدول، نظم الحكومات الأيديولوجيات التي يستمدها من شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية في ظل الانكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني وتتداخل هذه العناصر في نقاط مركزية تؤثر في الإشكالية الأمنية.

أما مفهوم " أمن الطاقة " ليس مفهوما جديدا وترجع بداياته إلى وينستون تشرشل الذي يعد اول من طرح تعريفا له حين أشار إلى أن: "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط".[7] وقد كان يقصد من خلال تعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية وعدم الاعتماد على مصدر واحد".

فمع التهديدات الأمنية لمصادر الطاقة خاصة بعد الثورة الإيرانية الإسلامية وحرب أكتوبر 1973 اصبح مفهوم امن الطاقة جليا في استراتيجيات الامن القومي للدول الصناعية الكبرى بل انها اخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة وامنها على المستويين الداخلي والخارجي وبدأت بوضع دراسات خاصة بأمن الطاقة ورصد ميزانيات لتنفيذها .[8]

لكن هناك إشكاليات رئيسية في ضبط مفهوم امن الطاقة وهي:

الإشكالية الأولى: عدم وجود تعريف شامل لمفهوم الامن مع اختلاف منظور كل دولة لمفهوم الامن الطاقوي حسب هل هي دول منتجة أو مستهلكة [9]

الإشكالية الثانية: امن الطاقة يعتبر مفهوما اقتصاديا الا ان له ابعاد مختلفة سياسيا وبيئيا وامنيا.

بدأ مفهوم امن الطاقة يتطور من خلال الازمات التي عرفها العالم حيث تطور هذا المفهوم من خلال ارتباطه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية حينما حصلت الدول المنتجة على استقلالها السياسي إلى مفهوم اخر يتعلق بأمن العرض والطلب نتيجة لكبرى الازمات الاقتصادية في مجال الطاقة وبعدها إلى امن المنشأة الطاقوية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[10].

فتختلف التعريفات الخاصة بمفهوم امن الطاقة بحسب موقع الدولة في السوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة فبالنسبة للدول المصدرة يقوم مفهوم امن الطاقة على " امن الطلب وضمان امن مصادر الطاقة مع مشروطية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العائد المالي اما الدول المستهلكة فتعرف امن الطاقة " امن الامدادات وتنوع المصادر واستقرار الأسواق العالمية"[11].

ويمكن ان نقدم مجموعة من التعريفات لأمن الطاقة اين نجد ان الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات والأسعار المناسبة. لأن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، واستمرارية النمو الاقتصادي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات والدول.[12]

أما تعريف الوكالة الدولية للطاقة فعرفت امن الطاقة بانه " تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة "[13]، فهذا التعريف جاء ضمن الأهداف التي أنشئت لأجلها الوكالة الدولية للطاقة وهي ضمان التعاون الدولي في مجال الطاقة خاصة بعد حرب أكتوبر 1974.

كما ورد في مقال لـ "جوناتان الكيند"Jonathan Elkind الذي يحمل عنوان "الأمن الطاقوي: نداء إلى توسيع الأجندة "Energy Security: Acll for brouder Agenda" أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاث عناصر أساسية وهي: الوفرة Avaibility، الموثوقيةRebiability، القدرة Affordabilitity[14]

فهذه المرتكزات التي تم ذكرها سابق لم تعد كافية بل أصبحت مركبة وتقوم على متغيرات عديدة ولكن يعتبر المتغير الأساسي هو البيئة كما جاء في تعريف الوكالة الدولية للطاقة كجزء رئيسي من امن الطاقة إلى جانب الموازنة ما بين امن الامدادات وامن الطلب حتى تضبط العملية التبادلية وبتالي تحقيق استقرار في السياسات العالمية خاصة ان الطاقة أصبحت سلاح يستخدم في الصراعات السياسية كما يحدث بين الولايات المتحدة الامريكية وايران عندما تريد الضغط عليها تطلب من الدول المنتجة والحليفة لها ان ترفع الإنتاج بما يؤثر في الأسعار ام كما حدث بعد حرب الخليج الثانية عندما استخدم النفط مقابل الغذاء بعد هزيمة العراق وبالتالي

الامـن الطـاقوي لـه ابعـاد كـثيرة ومتعـددة تختلـف مـن دولـة إلى اخـرى حسـب الحالـة والمتغيرات.

المحور الثاني: امن الطاقة كمدخل للتعاون في المتوسط:

نحاول في هذا المحور التطرق إلى دور الطاقة كمتغير أساسي في عملية بناء التعاون والذي يعتبر السياق الطبيعي للعلاقات الدولية وخاصة منطقة المتوسط والمجالات التي تتم فيها عمليات التعاون في الوقت الراهن وعلى المدى المتوسط والبعيد.

لكن لا بد من التعريف بمنطقة المتوسط والمقصود بها هنا هي الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط من شرقه إلى غربه وفي الغالب يشار إلى الضفة الشمالية للمتوسط والجنوبية منه تتقاطع في دول القارة الأوروبية من البرتغال غربا إلى تركيا شرقا ثم دول القارة الاسيوية المتمثلة في لبنان وسوريا وفلسطين إلى دول القارة الافريقية من مصر شرقا إلى المغرب غربا إضافة إلى الجزر في المتوسط كقبرص ومالطا.

عرفت منطقة المتوسط مجالات عديدة للتعاون بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية كما عرف في فترات زمنية صراعا بين ضفتي المتوسط كما حدث بين اليونان وتركيا أو من خلال التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011 وفي المقابل عرف أيضا محاولات بناء اليات للتعاون كالشراكة الأورو متوسطية وسياسات الجوار الأوروبية ومجموعة 5+5 والاتحاد من اجل المتوسط وغيرها الا ان محور التعاون الاقتصادي بين ضفتي المتوسط قائم على الشق الاقتصادي والتجاري بين الطرفين مع ميل الطرف الأوروبي إلى الاعتماد على دول الجنوب في مجال الطاقة واعتبارها أيضا سوقا للدول الأوروبية.

لقد أكدت الوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمنبثقة عن المفوضية الأوروبية أن امن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية تتلخص على النحو التالي:[15]

- إدارة الطلب: ويقصد بها تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان .

- التنويع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شانه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق امن العرض يتطلب آن تكون سوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.

- التحكم في العرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تامين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

ويمكن ان نستعرض اهم المجالات التي تم فيها التعاون بين ضفتي المتوسط في مجال الطاقة والذي يقوم على معادلة متوازنة بين الطرفين دول تضمن الامداد وطلب تضمن الأسعار وترتكز أساسا بين الجزائر وليبيا ودول الاتحاد الأوروبي، فيمكن ان نقدم مؤشرات حول الامدادات الغازية التي تقدمها الجزائر للاتحاد الأوروبي حيث تصدر الجزائر إلى اسبانيا ما يقدر ب 3 مليار م 3 والى إيطاليا 4 مليار م 3 وفرنسا 2.5 مليار م 3 وبريطانيا 4.75 م 3 بالإضافة إلى انبوبين يربطان الجزائر بأوروبا وهما الانبوب الشرقي الذي يربط الجزائر تونس إيطاليا والذي يعرف ب Enrico Mattei سنة 1983 والانبوب الثاني والذي يربط الجزائر بالمغرب بإسبانيا والبرتغال والذي يعرف ب Farelle Pedron Duran وهذا يبين مدى ارتباط دول المتوسط ببعضها البعض خاصة في مجال الطاقة. (16)

فالدول الأوروبية والدول الجنوبية للمتوسط عملا على تعزيز التعاون البيني بينهما من خلال بناء اليات للتعاون والتركيز على مجالات الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية النفط والغاز فنجد مثلا من خلال الية التعاون الاورومتوسطي والذي جاء كنتجية لمسار برشلونة اهداف محددة في مجال الطاقة والتنمية وهي:

-التزام الدول الأوروبية في المشاركة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدما لتقوية الطاقة الذاتية في البحث وتشجيع الأبحاث العلمية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول.

- جاءت سياسة الجوار الأوروبية بعد تبني ورقة عمل استراتيجية أوروبية اتجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط بتاريخ 12 ماي 2004 بهدف تحقيق مجموعة من الإجراءات لتعزيز التعاون البيني خاصة في مجال الطاقة من خلال تبني سياسات مشتركة في اطار التعاون الثنائي والمتعدد وان كان الامر يتعلق بالجزائر وليبيا تحديدا بحكم انهم اكبر موردي الطاقة للمنطقة الأوروبية. (17)

-جاء بعدها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط والذي اطلقه نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 اين نجد ان اهم هدف من اهداف هذا الاتحاد هو تطوير الطاقة الشمسية واستغلالها في مجالات متنوعة وهذا ما تجسد فعلا حيث تم انشاء صندوق لتنمية الطاقات المتجددة بالمغرب خصص له مبلغ 1 مليار دولار من طرف المملكة العربية السعودية كهبات ومبلغ 800 مليون دولار من طرف الامارات ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 200 مليون دولار الي جانب المساهمة الأوروبية من طرف اسبانيا كدعم تقني لإنشاء اكبر محطة طاقة شمسية بالمنطقة والتي تعمل على ضمان انتاج 160 ميغاواط كمشروع بديل لمشروع انتاج الطاقة الشمسية بين الجزائر والمانيا في الصحراء الجزائرية. [18]

-كما تجسدت العديد من المشاريع العلمية في مجالات الطاقة حيث تم دعم مراكز الطاقات المتجددة في الدول العربية وخاصة الجزائر من خلال انشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة وهو تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث جاء التعاون في اطار برنامج افيروسو الذي يهدف الي تكوين خبراء في الدول المغاربية في مجال الطاقات المتجددة ويمتد هذا المشروع من 2014 إلى 2020[19] وبالتالي تنمية قدرات الدول المغاربية في مجال الطاقة وضمان تزويد أوروبا بطاقة متجددة ونظيفة.

- كما استطاعت كل من الجزائر واسبانيا ابرام مشاريع تعاون ما بينها في مجال الطاقة وأهمها:[20]

-المشروع الأول: اختيار نظم الضخ بالطاقة الكهروضوئية

-المشروع الثاني: انشاء أنظمة تزويد الطاقة بواسطة الطاقة الكهروضوئية أو ما يعرف بمشروع اسكرام Assekrem والذي يعتمد على الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية.

وبالتالي نجد ان الدول الجنوبية ترتبط بالدول الشمالية للمتوسط باتفاقيات جماعية كالشراكة الأورومتوسطية أو الثنائية بين فرنسا والجزائر مثلا وكلها تركز على عنصر أساسي الا وهو تأمين الطاقة بجميع اشكالها.

وتجسد مشروع مهم بين الدول المتوسطية لتامين الطاقة الكهربائية وهو مشروع ميد تسو medtso اين جاءت في دباجة هذا المشروع ما يلي:[21]

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

"دمج المنطقة الأورو-متوسطية ليس فقط يمثل فرصة، ولكن شرط أساسي من أجل التقارب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ومعالجةالنقائص معا، خصوصا في مرحلة عدم الاستقرار الحالية مشاكل الشغل والمشاكل الاجتماعية تضفي اثار وخيمة على الضفتين، لدى تطوير البنية التحتية (الطاقة والمياه والنقل) هي مفتاح المسار الجديد للتنمية، يرتكز أساس على العمل.

ومن هدا السياق، تلعب الطاقة دورا حيويا في أمن بلدان البحر الأبيض المتوسط، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

يعتبر مشروع ميد تسو شراكة متوسطية تضم شركات مسيري شبكات الكهرباء في 18 دولة تمثل البحر المتوسط، بما في ذلك الكيان الإسرائيلي وفلسطين منذ 9 ديسمبر 2013.

تستند مبادرة ميد تسو على التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق التكامل بين الأنظمة الكهربائية في البحر الأبيض المتوسط، والفوائد الناتجة عن تقاسم الموارد (مصادر الطاقة الأولية، ومحطات إنتاج الطاقة) ودراية كافة تكاليف ومخاطر الاستثمارات في البنية التحتية"[22]

وبالتالي نجد ان هذا المشروع يهدف الي تحقيق التعاون في قطاع اخر الا وهو الطاقة الكهربائية مهمها تنوعت مصادرها سواء عبر الطاقة الشمسية أو الرياح أو المياه فهي أساسية في بناء التعاون الثنائي والتنمية ما بين دول ضفتي المتوسط في ظل التهديدات الأمنية الراهنة.

المحور الثالث: مستقبل التعاون والصراع في المتوسطعلى ضوء أمن الطاقة:

يقوم امن الطاقة في المتوسط على سيناريوهين لمستقبل امن الطاقة والذي يعيد هندسة الطاقة كمصدر أساسي لدول ضفتي المتوسط ما بين مستهلك ومصدر إلى بروز سيناريو تعاوني واخر تصارعي في ظل تضارب المصالح بين مختلف القوى الاقتصادية الكبرى.

أولا: السيناريو الأول: التعاون في المتوسط وتحقيق أمن الطاقة

نجد ان الدول الأوروبية تعمل على تعزيز التعاون مع دول جنوب المتوسط من خلال توثيق مجالات التعاون بشكل أساسي لضمان التعاون الثنائي بشكل رسمي ودائم

فنجد مثلا ان الدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي اعلن في سنة 2016 على مراجعة سياسة الجوار الأوروبية والتركيز على مجالات الطاقة وهذا ما أكده المكلف الأوروبي بالمناخ والطاقة ميغال اربا سكانيتي خلال زيارته للجزائر في ماي 2016 عندما اعلن ضرورة تغير السياسة الجوارية الأوروبية من خلال طرح قضايا البيئة والطاقة من منظور دائم واعتبار الجزائر شريك موثوق فيه وهو الممون الثالث لأوروبا بالغاز وهذا باستحداث هيئة للحوار السياسي حول الطاقة مع الجزائر والجزائر تبقي شريك أساسي في مجال الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي حتى في الظروف الصعبة في ظل الخلافات الأوروبية الروسية وعدم الاستقرار في ليبيا.[23]

مع اكتشاف الغاز في شرق المتوسط بدا نوع جديد من التعاون بين الدول الأوروبية والدول المشتركة لحقول الغاز في شرق المتوسط وهي مصر ولبنان والكيان الصهيوني بالإضافة الي قبرص وهذا طرح التعاون كمكمل للشركاء التقليدين وهما ليبيا والجزائر وروسيا لكن عدم الاتفاق بين الدول في شرق المتوسط يتركب مجال الاستفادة غير واضح المعالم في الوقت الراهن.

من خلال ما سبق نجد ان سيناريو التعاون في مجال الطاقة هو الأكثر استمرارية من خلال اليات التوثيق عبر المعاهدات والاتفاقيات طويلة الاجل والتعاون التقني والعلمي والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وسيستمر هذا التعاون لانه مرتبط بمسارات تاريخية بحكم العلاقات الثنائية وكذا مسارات تعاونية والمتمثلة في الشراكة الاورومتوسطية.

ثانيا: السيناريو الثاني: الصراع وإعادة هندسة أمن الطاقة

يقوم هذا السيناريو على نقاط ارتكاز أساسية تؤدي إلى النزاع بين دول الأوروبية كمجال للتنافس حول مصادر الطاقة كما هو الحال بين إيطاليا وفرنسا في ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي، فلو عدنا إلى تاريخ الاتفاقيات الطاقوية ما بين ليبيا وإيطاليا نجد انه يجمعهما عقد طويل زمنيا يسمح لشركة ايني الإيطالية باستغلال حقول الغاز في ليبيا سنة 2007 وفرنسا فازت بعقد لاستغلال حقول الغاز سنة 2010 من طرف شركة توتال ولكن ليبيا الغت العقد وهذا احد أسباب التي دفعت فرنسا إلى دعم

التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 لضمان مصادر الطاقة في ليبيا في ظل التنافس الإيطالي والفرنسي والذي بلغ ذروته في شهر فيفري 2019 [24]

تعمل مجموعة من الشركات العالمية في البحر المتوسط بين قبرص واسرائيل في التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة، وتمثل هذه الشركات مصالح اقتصادية ومشاريع مالية ضخمة، إلى جانب شركات أخرى في العالم، وهي تمتلك قدرات فائقة للتأثير بسياسات الدول ومقارباتها النفطيّة، وتُسهم في تكييف خططها الجيواستراتيجيّة، لذا بات ملف التّنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسّط محور صراع جديد يتصدّر المشهد السياسي الحالي بسبب وجود مشاكل تداخل الحدود البحريّة بين دول كل من: "مصر، إسرائيل، فلسطين المحتلّة، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان وقبرص"[25]

من خلال التطورات التي تحدث في شرق المتوسط هناك مؤشرات على بداية حروب جديدة وهي حرب اكتشاف الغاز في هذه المنطقة وهذه الحروب اكثر خطورة من حروب الماء التي كانت متوقعة في المنطقة، منذ أكثر من 3 عقود من الزمن، والتي قد تراجعت امام حروب اكتشافات الغاز والنفط هذه.

غير أن نتائج المسح الجيولوجية جديدة جرت في مطلع الألفية الثانية أكدت وجود إحتياطات ضخمة من الغاز في شرق المتوسط تقدر بـ 120 تريليون متر مكعب و1.7 مليار برميل من النفط. وقد جلبت تلك النتائج معها تداعيات جيوسياسية جديدة، وكذلك عملية اصطفاف جديدة للقوى الإقليمية والدولية، ترافقت مع مزيد من التوتر فيها، ومع صب المزيد من الزيت على حروبها، وخاصة بسبب الغياب الكامل للحدود البحرية، بين الكثير من دول منطقة شرق المتوسط. وفق موقع بسنز الاقتصادي.[26]

ويمكن أن نعتبر التدخل العسكري الروسي الأخير على خط الأزمة في سورية، ليس سوى تكريس للصراع الدائر على مصادر الطاقة العالمية، ويقولون أن روسيا تريد أن تحكم سيطرتها على إمدادات الطاقة إلى أوروبا، وتريد حصة من السيطرة على حوض الغاز المكتشف في شرق المتوسط، بعد أن تمكنت من تحقيق سيطرة لا بأس بها من خلال خطي غاز «السيل الشمالي» و«السيل الجنوبي» اللذان يمدان أوروبا بنحو 40 بالمائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.[27]

في حين توضح الاحصائيات الصادرة عن منظمة الاوبيك والمنظمات الدولية الخاصة بمنتجي الغاز الطبيعي أن الغاز وكذلك البترول، ولكن بشكل أقل، موجودان على عمقٍ واحد في شرق المتوسط، وفي حوضٍ واحد، يمتد من شواطئ شبه جزيرة سيناء غربا، مرورا بشواطئ فلسطين ولبنان وسورية وقبرص، وصولاً إلى تركيا، ولذلك فإن من يبدأ بالاستخراج أولاً، يكون بإمكانه أن يستخرج حصته وحصص الدول المجاورة من هذا الحوض، وهو ما باشرت به "إسرائيل" منذ سنوات بخلاف دول المنطقة الأخرى المنشغلة بصراعاتها وبمشاكلها الداخلية.

وزاد من هذا الأمر أن الحدود البحرية بين دول المنطقة لم ترسم بعد، وليس من المتوقع في ظل الحالة الراهنة، أن يتم الاتفاق عليها قريباً نظراً للتغييب الكامل ولربما المتعمد لدور الأمم المتحدة في هذا الشأن، فيما تعترض تركيا بقوة على ترسيم حدود جزيرة قبرص البحرية مع عدد من دول الجوار، في ظل تكريس إنقسام شطري الجزيرة منذ عام 1974 بحجة تهديد مصالح «جمهورية قبرص التركية» التي لا تعترف بها سوى أنقرة .[28]

وبالتالي هندسة الصراع يقوم على تأمين الطاقة في المتوسط مع الاكتشافات الضخمة للغاز في شرق المتوسط وان كان هذا الصراع لم يتجسد بمفهومه المجرد الا ان احتمالات وقوعه تبقي كبيرة لكن بين دول المصدرة للغاز في ظل غياب وضوح للحدود البحرية لحقو النفط في المنطقة.

خاتمة:

من الواضح ان المنطقة المتوسطية هي منطقة ذات أهمية متعددة تاريخيا وسياسيا وجغرافيا واقتصاديا فهي تربط دول حوض المتوسط بعلاقات متينة لها جذورها التاريخية لكن صور هذه العلاقات تتباين ما بين صراعات وحروب وتعاون واستقرار حسب المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقات.

من جانب اخر تعتبر الطاقة احد اهم مجالات التعاون ما بين دول حوض المتوسط لاعتبارات عديدة فالمتوسط يربط الدول المصدرة والمستوردة من خلال الية أساسية وهي امن الطاقة فكل من الطرفين يعمل على تعزيز المصالح والمنفعة في اطار رابح رابح من منظور تعميم الفائدة حسب كل دولة فتوجد دول تقوم على تصدير الطاقة التقليدية

كالغاز والنفط كالجزائر وليبيا ودول تحاول الاستثمار في الطاقات المتجددة كتونس والمغرب.

ولهذا العلاقات ما بين ضفتي المتوسط تعتمد على هندسة امن الطاقة في المنطقة خاصة مع التحولات الجديدة في منطقة شرق المتوسط والتي تعرف صراعات سياسية ودينية في ظل غياب حدود بحرية بينها فان الدول الأوروبية تحديدا تعمل على ضمان مصادر الطاقة الامنة من حيث ديمومة تدفقها وهي الجزائر وبدرجة اقل ليبيا من خلال تعزيز التعاون الثنائي وفق برامج واتفاقيات تعاون ريثما يتضح المشهد السياسي في شرق المتوسط حول حقول الغاز.

الهوامش والمراجع:

(1)- جون بيليس، ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، : مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 414.

(2)- محمد نعمان بلال: الاستراتيجية والدبلوماسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 94.

(3)- سيدي احمد قوجيلي: "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، مجلة دراسات استراتيجية، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 169، 2012، ص 10.

(4)- قط سمير: نظريات الامن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، : دار بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2016، ص 23.

(5)- عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 13.

(6)- قط سمير، مرجع سابق، ص 21.

(7)- Dario Battistella: .Dario Battistella ; théories des relations internationales, 2-ème édition: science po Edition, paris, 2006, p 479

(8)- الوليد أبو حنيفة، الامن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والابعاد، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017/01/13 مأخوذ من الرابط:

www.democraticac.de

تاريخ الاطلاع 2020/06/18 على 18.30

(9)- عمرو عبد العاطي: امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 45

(10)- مرجع نفسه، ص 45.

(11)- محفوظ رسول، "الامن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية المجلد 05 العدد 09، الجزائر، ص 121.

(12)- عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 49.

(13)- الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

(14)- عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص52

(15)- الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

(16)- بشكيط سهام، "مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي "، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، علوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص137

(17)- يوسف خليل إبراهيم: الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية حالة مصر والمغرب، المكتب العربي للمعارف القاهرة، 2015، ص 29

(18)- سليمة بن حسين، " الابعاد الأمنية لسياسة الجوار الأوروبية وتأثيرها على منطقة جنوب المتوسط الغربي 2004-2012، رسلة ماجيستر، غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 155.

(19)- عبد القادر رزيق المخادمي: الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد والافاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 52.

(20)- دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لسنة 2013، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2013، ص 15.

(21)- ركز تنمية الطاقات المتجددة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مأخوذ من الرابط:
www.cder.dz/spip/3350.

تاريخ الاطلاع 2020/08/14 على 10.30

(22)- مركز تنمية الطاقات المتجددة، مرجع سابق.

(23)- المشروع المتوسطي للطاقة

https://bitlymed-tso.com/arabo/mediterranean.aspx.

تاريخ الاطلاع 2020/08/14 على 9.00

(24)- محمد يعقوبي، الجزائر والطاقة والسياسات الجديدة لأمن الطاقوي الأوروبي، افريل 2017، الحوار.

(25)- الخلاف الإيطالي الفرنسي على ليبيا، مأخوذ من موقع بي بي سي
www.bbc.com/ arabic

تاريخ الاطلاع 2020/08/12 على 13.15

(26)- زينب شاكر السماك، سباق الطاقة في البحر المتوسط يرسم حرب الخرائط الجيواستراتيجية، مأخوذ من:

https://annabaa.org/arabic/strategicissues/12707

تاريخ الاطلاع 2020/08/15 على 12.15.

(27)- زينب شاكر السماك، مرجع سابق.

(28)- فهيم رملي وخولة بوناب، "الاتحاد الاوروبي واشكالية الامن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 03، مارس 2018، ص 182 .183.